افتتاحية العدد

من واقعنا الثقافى

نشر التراث أم سرقة التراث

كُتب التراث عزيزة علينا، أو علىَ الأقل عزيزةٌ على مَنْ فى طبقتى من معلمّى اللغة العربية، فإذا لمحتُ انحدارا شائناً فى نشرها اليوم، فأنَا ألْتاع لشىء عزيز علىّ، وهل يملكُ الملتاع إلاّ أن يصيح!

لا يكاد يمر يومٌ حتى نقرأ فى إعلانات الصحف عن كُتُب من التراث قامَ بنشرها قومٌ من الناس، ليسَ لهُمْ فى هذا المجال قدَمٌ راسخة، وتتعاظم الدهشة حين تكونُ هذه الكُتب قد نُشرت من قبلُ بتحقيق أفاضل من الباحثين الأصلاء، بذلوا نور العين فى قراءة ما تآكَل من الحروف فى المخطوطات، ونور العقل في توضيح ما أُبهم من العبارات، ومُدّخَر الجيب فى نفقة ما قُدّم من الأجزاء، ثم يأتى قارىءٌ أىّ قارىء فيعمد إلى كتاب محقق مخدوم، فيعيد نشره مُرصّعاً الصفحة الأولى باسمه الكريم، وقد يُنْشرُ الكتابُ الضخم فى أعداد تتوالى على مدار العام، وفى كل أسبوعٍ تظهرُ الأسماء الغَاصبة فى إعلان عن الكتاب المغصوب، وكأنّ ذلك أمرٌ طبيعىٌ لا اعتراض عليه، وأكثر ما نَرى ذلك فى الكتب الدينية من تفسير وحديث وقصص أنبياء، لأن الناشر يعلمُ تكالب الجمهور المؤمن على اقتناء هذه الآثار، وأقول على اقتنائها لا قراءتها، إذ لو كانَ المشترى من ذوى الأصالة لآثر الكتاب المستقل بمجلداته المحققة من قبل، ولكنه يشترى حسبة فى الأجر، وطمعاً فى المثوبة، وقد ضحكتُ حين أخبرنى بعض هؤلاء أنه اشترى سلسلة بعض التفاسير، دون أن يدرى أن التفسير لديه قد اشتراه من سنوات! ويَحارُ الآن ماذا يصنع بالوافد الجديد؟..

سيد المرصفى

أحمد أمين

المنفلوطى

أضواء الفجر

تشتد الحملةُ الظالمة على الكُتُب التى صَدرت فى مُنتصف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لأن المطبعة العربية حين أنشئت فى مصر منذ عهدَ محمد على، ولا أقولُ منذ الحملةَ الفرنسية حيث أن دورها حينئذ كان وقفاً على صُدور المنشورات، وطبع الأحكام العسكرية لا لتوزّع على الناس، بل لتلصق على الجدران، هذه المطبعة العربية أخذت تنشر كتب التراث فى نَهم زائد، وقد أُلّفتْ جمعيةُ المعارف سنة ١٨٦٨، ومهمّتُها نشرُ الكتب النافعة برياسة محمد عارف باشا، وطَبعت لأول مرة طائفةً من الكتب الجيَدة مثل: أسد الغابة لابن الأثير، وتاج العروس للزبيدى، وغيرهما، ثم تعدّدت المطابع ومن أشهرها مطبعة بولاق، فتوالى نشر مئات الكتب، منها ما يصدر عن الجمعيات العلمية وقد ذَكَرَها جورجى زيدان بإفاضة، ومنها ما يقومُ به الأفراد، ومن هنا انهمر سيلٌ دافقٌ من المؤلفات العلمية والأدبية، وبخاصة ما كان يُدْرَسُ فى الأزهر من الحواشى والشروح والتقارير! وطبيعى أن يكون النشر كما اتفق، فالتصحيحُ محدودُ الأثر، والأغلاطُ لا حَدَ لها، ولكن وراء ذلك كله حركة علمية ساعدت على نشر المعارف، وأتت أكلها ضعفين، وأنا أسأل هؤلاء الذين يتجهّمون لهذا العهد، ويعدُّونَه عهدَ الوِراقة نَبزاً وتهجينا. أسأل هؤلاء. ماذا قرأ محمد عبده، والمنفلوطى، وسيد على المرصفى، وعبدالرحمن البرقوقى، وأحمد شاكر، وحسن السندوبى، ومحمد محيى الدين عبدالحميد من علماء الأزهر، وماذا قرأ محمد المهدى، والإسكندرى، وحفنى ناصف، ومحمد الخضرى، وعبدالوهاب النجار، وطنطاوى جوهرى، وأحمد إبراهيم، والجارم من نبهاء دار العلوم أو ماذا قرأ أحمد أمين، وعبدالوهاب خلاف، وأمين الخولى، وعبدالوهاب عزام، ومحمد أبوزهرة، وعلى الخفيف من علماء مدرسة القضاء الشرعى، أليست هذه الكتب (المنبوذة) هى التى أدّتْ دورها فى تكوين هؤلاء قبل أن يبزغ صُبح التحقيق، وكانَ العالم الأزهرى يُعَيّنُ مصحّحا فى المطبعة ليُخرج الكتاب على قدر ما يستطيع، دُون أن يباهى بذكر اسمه فى الصفحة الأولى، وعَلم الله كم تكبّد فى قراءة كلمة محرّفة أو مُراجعةِ نصّ مبتور، أو تصحيح بيتٍ شعرى، حتى تم الكتابُ بأجزائه المتعدّدة، ولا تَعْلمُ عن

هذا المصحّح الفدائى شيْئاً غير قوله فى الآخر، «يقول مصححه فلان انتهى الكتاب بتوفيق الله فى يوم كذا» وأكثرُ القرّاء لا يلمّون بهذا السطر الضئيل، ولا يعرفُون جَهد من تكبَّد وَعَانى وأُرْهق، بل إنّ الكتب الآن فى الأصول والمنطق والتوحيد مَا لا تزالُ الأوراقُ الصفراء فى مُستكنّها الهادىء فلا يجرأ أحدٌ على نشرها! ومَنْ ذا الذى يتطاول إلى نَشر كُتُب العصام، والكمال بن الهُمام، وعضد الدين الإيجى، والبيضاوى، والتفتازانى فى علوم لم يَعُد يُتْقنُها الآنَ أحد! بعد ذلك كله تجدُ من يذم عهد الوراقة، ويسبُ التجّار الذين طبَعوا العقد الفريد، والكشكول، والأغانى، وزهر الآداب، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والمستطرف لأوّل مرة منذُ مطلع هذا القرن وما سبقه! وبهذه المؤلفات وحدَها تثقّفَ من ذكرتُ من قبل من أعلام النهضة فى الأدب الحديث! أذكر أنّ العلامة اللغوى الشهير الإمام محمد بن محمود الشنقيطى كان يُصحّح أجزاءَ المخصّص فى حُجرة رطبة بمنزله المتواضع فى شارع أمّ الغُلام خلف مسجد الإمام الحسين -رضى الله عنه-، وكان البرد يأكلُ صَدره أكلاً والحجرةُ الباردةُ مُبلَطةٌ بالحجر الثقيل الذى نعهدهُ فى مَساجد العصر المملوكى، ونورُ المصباح الزيتى الضئيل يأكلُ عينه، وقد ألحّ عليه السّعال ذات ليلة فانكفأ على الأرض، وجَاءَ خادمُه ليرفَعه من مَهبطه فلما استوى ناهضًا، قال بصوت يقطعه السّعال: أنَا قتيلُ المخصَّص، أنا قتيلُ المخصَص!! هكذا رَوى عنه تلميذهُ العلاّمة أحمد تيمور، وكم عَانَى المصححون من أمثاله فى إخراج هذه الكتب المتواضعة، وبَدَل أن نَذكُرَ نشاطهم بالتّقدير، يصيحُ الصائحون، تجارةُ! وراقة! جهل! كأنّنا الآن فى مطلع القرن الحادى والعشرين لا نقومُ بالوراقة فيما نَنشر من مُسلسلات التراث على نحو ما سيجىء!! على أنّى أصارح القارىء أن الكتاب الأوّل الذى يقرؤه الإنسان لأول مرة فى طبعته المتواضعة، لا يُغنى عنه خَلفُهُ الذّى ظهر فى طبعة أنيقة، أذكرُ أنّ الأستاذ الجليل على البجاوى -رحمه الله-، قد أهدانى مشكوراً، كتاب (الاستيعاب لابن عبدالبر) فى أجزائه الناصعة المحققة، وكنتُ قد قرأتُه فى طبيعته المتواضعة ذات الورق الأصفر، فعرفتُ مكانَ كلّ صحابىّ من الكتاب، فإذا رَجعت إلى الاستيعاب آثرتُ النسخَة الصفراء، لأنّى قرأتُها فى صباى، وانطَبَعتْ فى مخيلتى وقد أكونُ غريباً فى هذا المنحَى ولكنّه على غرابته واقعٌ ملموس! وماذا نَستغرب من ذلك، ولَدينا الآنَ من لا يَقرءُون كتاب اللّه، إلاَ فى المصحف الذى حَفظوا منه الكتابَ الشريف لأوّل مرة، فهم يَعرفُون موضع السورة، بل السطّر، بل الكلمة، ويباهون بما يعرفون.

أحمد تيمور

نورالصبح

ثم ظهر عهد التحقيق الحقيقى، بدأ به المستشرقون، فكانَ من همّهم جمعُ الأصول الكثيرة للكتاب الواحد، ومقارنة العبارات بعضها ببعض، والحرص على إثبات وجوه الخلاف فى النسخ،، وأنْ تكونَ النسخة القديمة تاريخيّا هى الأصل الّذى يُكتَبُ فى الأعلى، وفى الهوامش يُذكَر

الخلاف، فيُقال فى نسخة كذا هذا التعبير، وقد تتعدد النسخ، فتذكر الألفاظُ المختلفة دُون سأم، ويعيبُ هذا المسلك أمران، أنّ عبارة الأصل قد تكون واضحةَ الخطأ، ومع ذلك تكون هى المختارة، وأنّ بعض ما يُنصّ عليه فى الهامش قد يكونُ ممّا لا معنى له، ومَع ذلك يُنصّ عليه، ويَعدّون ذلك أمانةً دقيقة، والحقّ أن الأمانة الدقيقة لا تكونُ فى رصيد ما وَضح بطلانه، وفى التركيز على عبارة النّسخة القديمة مهما ظهر عوارها، والسببُ فى ذلك كلّه أن المستشرق يفهم اللغة العربيّة من القواميس، وليسَ لديه الذوق العربى الذى يرجّح كلمةً على كلمة، كما أنّ حصيلته من العلوم المساعدة على التحقيق نحواً واشتقاقا ومجازا وكتابةً تُعتبرُ مفقودة أو كالمفقودة، لكنَّ الله قد هيّأ من أبناء العربية الأصلاء من أخذوا عن المستشرقين أحسن ما لديهم من الاستكثار من النّسخ المختلفة، ومُطابقتها، ومن إتقان ما ابتدعوهُ من الفهارس المختلفة، والملحقات الخاصة بالاستدراكات العلميّة وغيرها ممّا لا نفيضُ فِي تسجيله، ومنْ أَجْدرِ هؤلاء الأصلاء بالذكر الأستاذ عبدالسلام محمد هرون، فقد ظَهَر ظهوراً جذّابا حينَ نشرَ كتابَ الحيوان للجاحظ على نحو لم يُعهد من قبل فى استكمال أدواته، وذلك لأن هذا المحقق رُزق علماً وبياناً وذوْقا، فهو فى الناحية العلمية كانَ بصيراً بأوجه الترجيح، وفى الناحية البيانية كان ذا قُدرة على التمهيد فى المقدمة، ودفع ما يُتوهم من الآراء غير الصحيحة ومن الناحية الذّوقية تجلَتْ نعمةُ الله عليه فى الإخراج الجيّد تبويبا وعَنونَةً. وترقيماً. ووضعاً لفهارس لم تُعهد من قبل فى اللّغة والنحو والتاريخ، وشدّة احتياط فى اختيار ما يَتناسبُ من الألفاظ المحدّدة، والعبارات القاطعة، وذلك جهدٌ جاهد لا يبلغه إلا الصفوةُ من طرازه!! وقد استحق الجائزةَ الأولى للنشر والتحقيق من مجمع اللّغة العربية عنْ جدارة واستحقاق!! أيدرى القارىءُ ماذا حَصَل بعد ذلك كله؟ جاء ورَّاقٌ فى بيروت فكلّفَ من أخرجَ الحيوان فى جُزءْين فقط، وقد اغتصب كلّ ما عاناه الأستاذ فى تحقيق النّص ليقدّمه دُون هوامشه ومُلقحاته!! يقدّمه بعناوين الأستاذ وفواصله، دونَ ن يُشير إليه أدنَى إشارة! وكأنه ينقلُ عن مخطوطة لم تَعرف الضوءَ من قبل! والأعجبُ أن تَنتشر هذه الطبعة، ويُكتَبُ عليها اسم المحقق الجديد، دون إشارة ما إلى موضع الاغتصاب والانتهاب! لقد جاءَ هذا الدّعى إلى حديقة تَعب صاحبها فى إصلاحها وبَذرها، وسُقياها حتى استوت ذاتَ أثمارٍ وأفنان، فقطفَ الفاكهة فى عدّة أقفاص، ثم حملها إلى السوق وكأنه جَنَاهَا من مزرعَته!! فأىّ لصُوصيةٍ تلك!!

وكتابُ الحيوان مثالٌ لعدّة أمثلة تَتَحاشد أمام العين، فأشيح عنها مغيظا، وقد عضضت على شفتى!! وإذا كنتُ قد أحسستُ بهذا الضيق الكارب، فأىّ معاناة يُكابدها مَن قام بالتحقيق كادحًا باذلاً نور عينه، وَدَمَ شرايينه، وشحيحَ ماله، كى يحقّق كتابًا ثَبَتتْ لديه جدواه! ثم يغتصبهُ من يتمسّحُ بالمعرفة، وهو منها براء!

هذا، وقد يقومُ باحث جامعى بتحقيق رسالةٍ علمية عويصة تدورُ حول كتابٍ فلسفى من كُتب

المذاهب الفكريَة المعقّدة، فيصل ليلَه بنهاره باحثًا مجهدا، وهو يعلمُ أن رسالَته ستُناقش فى مجتمع فكرى يضمّ صفوة الأساتذة، فلا يهدأ له بال، حتى يُصدر رسالته فى أربعة مجلدات ضخمة، تحملُ اسم (تخريج كتاب الملل والنحل للشهرستانى) وتجتمع اللجنة فى كلية أصول الدين برياسة الدكتور منصور فهمى باشا، وعضويّة الدكاترة: محمد البهى، ومحمد غلاب، ومحمود حب الله، ومحمود الخضيرى، ويقوم نقاشٌ فكرىّ خصب يقولُ عنه الأب قَنواتى فى مجلة الرسالة (١٣/٨/١٩٤٦):

محمود جاب الله

محمد البهى

«ثمّ وقف الباحث (محمد فتح الله بدران) أمام المجلدات الأربعة يشرحُ موضوع رسالته، رابطَ الجأش، ويُجيب بهدوءٍ عن الأسئلة التى وجهها إليه أعضاء اللجنة، وهى أسئلةٌ دقيقةٌ تنفذ إلى لبّ الموضوع، وتُحاول تارةً نقد منهج البحث، وتستفسر طورا عن بعض نتائج الرسالة فى حوار علمى بديع رزين أعاد إلى ذاكرتى تلك الرسالات التى تناقش فى أوروبا، ولكنْ هنا مع شىء من الظرف المصرى الذى لم يُقلّل شيئا من جدّ المناقشة، بل يكسبها رُوحًا شرقية لم أجدها فى الخارج، ثم قرّرت اللجنة منح الباحث، شهادة العالمية (الدكتوراة) مع لقب أستاذ من درجة ممتازٍ فى التوحيد والفلسفة». وقد رأى الباحث أن يَطبع المجلدات الأربعة كيْلا يضيع جهده هباء، وفعْلا قامت مطبعة دار الكتب المصرية وهى من أرقى المطابع بمصر، بإنجاز الرسالة بعد أن باعَ الرّجلَ قْدراً من عقاره الأرضىّ ليستوفى النفقات، وخرجت المجلدات الأربعة كاسية حالية، ثم ماذا؟ نُفاجأ بعدَ سنوات بظهور كتاب (الملل والنحل) في جزءين مجردا من هوامشه وشروحه كدأبك فيما صُنع بكتاب الحيوان، ومنسوباً إلى باحث لا يُعرفُ عنه أدنى اشتغال بعلوم الفلسفة، والكلام!! وأقول باحث وأنا أضحك متهكما! لأن المغتصب لا يكون باحثا!

أنا أعلم أن الضرورة العلمية قد تدعو إلى نشر تحقيق آخر لكتاب حُقق من قبل، إذا كانَ هناك من وجهات النظر ما يسمح بإعادة التحقيق، والجاحظُ لا يزالُ موضوعَ البحث، فقد رأتْ وزارة المعارف المصرية أن تضَع بين أيدى الطلاب فى المدارس الثانوية كتابَ (البخلاء للجاحظ) وندبت لذلك عالمين كبيرين من رجالها المرموقين، هما الأستاذان الجليلان أحمد العوامرى وعلى الجارم، وناهيك بهما، فقامَا بالعمل الجاد وفى ذهنهما أن التلميذ سيقرأ الكتاب، فلا بد أن يخلو مما تبذّل به الجاحظ حين سَاقَ بعض قصص اللهو والعبث، كما أنّ التلميذ فى حاجة إلى إعراب بعض الكلمات، وبيان أوجه البيان فيما اشتمل عليه النّص من مجاز، فقَامَا بإيضاح ذلك للطالب الناشىء، وقد رأى

الدكتور طه الحاجرى بعد سنوات أن يُخرج البخلاء دُون حذف، وأن ينشره نشراً لا يلتفت إلى حاجة الطالب العلمية، وقد اعترف بما قام به الأستاذان من جهد مشكور، وقال: «إن مدرسيّة هذه الطبعة فرضتْ على الأستاذين إسقاطَ بعض النصوص فيها، وقد قالا فى ذلك «إذا كان من المزمع أن تتداول هذا الكتاب أيدى شبابنا رأينا من الخير أن نتجاوز ما عسى أن يمس الحياء، كما عدلنا عمّا يبلغ صفحة أو ما فوقها مُبعثراً هنا وهناك مما شوّهه التحريف وتعاصت تجليته»، لذلك جاء عمل الدكتور الحاجرى مكمّلا، وذا جهد تال فى مراجعة المخطوطات، ومقارنة قراءاتها، وقد اعتمد على مخطوطات لم تُعرف من قبل، وهو فى ذلك كله أمينٌ مأمون، وقد قدم الكتاب ببحث ضاف عن أدب الجاحظ كان نصيبه من الابتكار والاستنباط مما يحمد ويروق، فهل يجوز أن نقول إن الحاجرى قد اعتدى على غيره؟ كلاّ!!

مثال معيب

كانَ الدكتور أحمد عزت راجح يدِّرس لنا أصولَ علم التربية بالمعهد العالى للتربية بالاسكندرية، وهو أيضا مؤلف كتاب (علم النفس الجنائى) لذلك كان يسبح معنا فى أمورٍ تتعلق بالجريمة والإجرام، وأذكُر مما قاله أنّ المُذنب مهما اجتهدَ فى إخفاء جريمته، فلا بد أن يلوحَ أثرٌ منها إذا تمّ البحث الجنائى على أكملِ أموره، وأخَذَ يضرب أمثلة لبعض القضايا التى تؤكد وجهته، وقد تذكرتُ هذا القول بعد مَدى نصف قرن، إذ كانَ ذلك فى سنة ١٩٥٠م، حينَ وقفتُ أمام سطو شائن لدكتورٍ قال عن نفسه إنه أستاذ التاريخ الإسلامى بالجامعة اللبنانية أو عضو الهيئة الاستشارية للمنشورات التاريخية فى اتحاد المؤرخين العرب!! هذا الدكتور وليعذرنى أخى الشاعر الكبير الأستاذ عبداللطيف عبدالحليم إذا جعلته ممن عَناهم فى مقاله الموجع «طوفان الدكتوراة إلى أين؟ المنشور بعدد يناير سنة ٢٠٠٠ من مجلة الهلال، هذا الدكتور قد سطا على عمل مكتمل للأستاذ المحقّق الدءوب الأديب محمد محمود حمدان فاغتصبه ونسبه إلى نفسه، وحاول أن يخفى معالم السطو، فأشار إلى مخطوطات ومنشورات مطبوعة زعم أنّه رجع إليها، ولم يُشر قطّ إلى الكتابِ المغتصب، وكأنه كان يحسّ بلذع النار سلفاً تلقاء سطوه، فآثر أن يتجاهل ما اغتصبه اغتصابًا لا شبهة فيه، وقد كتب الأستاذ حمدان بياناً مفصّلا يوضّح هذا السطو بما لا يَقْبلُ الجدل، ولكنى أدَعُ هذا البيان، لأعود إلىَ كلمة الدكتور أحمد عزت راجح الخاصة ببقاء أثرٍ شاهدٍ يدلّ على الجرم مهما حاول صَاحبه الحذر، ذلك أن الباحث نشر نموذجًا من المخطوطة التى ادّعى أنها أصل لتحقيقه، ولم يأخذ هذا الأصل من النسخة المشار إليها، ولكنّه أخذه من كتاب المغازى الذي حققه الأستاذ حمدان؟ أما دليلُ الأخذ فأمرٌ لم يخطر للآخذ على بال، ذلك أنّه كان بالصفحة المأخوذة شطب فى الأصل صححه الأستاذ حمدان بفراسته فى كلمتين خطّهما بقلمه، وجاءَ صاحبنا فنقل النموذج، وبه

خط الأستاذ ولفظتاه اللتان اهتدى إليهما ! ! فإذا كان الباحث لم ير كتابَ حمدان ، وإذا كان كل تعلقاته المسروقة من باب توارد الخواطر ؟ فمن أين أتى بهذا النموذج ؟ وهو لا يوجد إلا فى طبعة حمدان التى تجاهلها ما استطاع ! والدكتور السارق يقول عن نفسه : «أنه طالب العلم العبد الفقير إلى الله تعالى الطرابلسى مولدا وموطنا»والعبد الفقير إلى الله لا يتّسم بالسطو الأثيم إلا سيما من كتاب يتحدث عن مغازى رسول الله ﷺ ! أفما كان جلال الموضوع ، وعظمة المتحدث عنه مما يبعث الخشية فى نفس طالب العلم العبد الفقير ! فيا حُمرة الخجل لِمَ لا تكسين الوجوه ! ويا عَرَق الحياء لِمَ لا تتساقط من الجبين !

ظـــن واهـــم

يظن بعض الناس أن التحقيق أيسر سبيلا من التأليف ، وقد أجادوا ما يتعلّق بالشكل دون الجوهر ، ففهارس الأعلام وفهارس الآيات القرآنية ، وفهارس الأحاديث النبوية ، وفهارس الأماكن . . كل ذلك يأخذ وضعه المطمئن ، وقد يشمل أكثر من خمسين صفحة ! أما النص نفسه فلا قبل للمحقق به ، ولعله ظنّ أنه غير مسئول عنه ، لأنه من كلام المؤلف ، ومن العجيب أن الأستاذ الذى لا مَغْمَز فى علمه ، ولاَ مطعَن فى ثقافته ، قد يتجاسَر على تحقيق كتابٍ ليس فى مجال تخصصه المعروف ، فيكبو كبوات متعدّدة ، ونحن لا نجد بين الأحياء فى تاريخنا المعاصر اسما ثقافيّا لامعا كاسم الدكتور عبدالرحمن بدوى إلاّ أنه دَخَلَ فى غير بابه ، فحقّق كتاب «الإشارات الإلهية» لأبى حيان التوحيدى تحقيقاً كثر فيه الغلط الواضح حتى خصه الأستاذ المحقق السيد صقر ببضع مقالات فى مجلة الثقافة كلّها حق صريح ! أمَا كَان الأجدر بفاضلٍ مثله أن يتركَ أبا حيان لمن ألفوا التراث العربى وعرفوا مطارح التوحيدى ، وأقاصيه النائية ، لقد كان الأستاذان أحمد أمين وأحمد الزين يقضيان أياما طوالا فى فهم عبارات التوحيدى ، وقد قال الأستاذ أحمد أمين فى مقدّمة ديوان الزين : «كانَ رحمه الله –أحمد الزين– يحمل عنّى أكبر العبء –فى تصحيح كتاب الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان– ولستُ أنسَى يوماً وقد وقفنا فى عبارة نحو أسبوعين لم نعرفْ تصحيحها ، وهى عبارة أبى حيان عن ابن مسكويه (كان غبيّاً بين أنبياء) فوقفنا فيها حتى جاء الزين يوما فرحاً وقال إنّى وجدت حلّها ، وهى أنه (كان عييًّا بين أبْينَاء) فشكرته على اكتشافه ، وهنأته بحسن توفيقه ، ومثل هذا عشراتٌ من الكلمات» .

أحمد أمين وأحمد الزين يقفان أمام عبارة واحدة أسبوعين كاملين ، حتى يهتدى إلى تصحيحها أحدهما ، فيُشكر على اكتشافه ، وتقدّم له التهانى ! وفى الورّاقين من يحقق الكتاب اليوم فى أسبوع ! وهو مغصوب

عود على بدء

عبدالسلام هرون

ولنا أن نتساءل عن هذا الفيض الدافق مما يعلن عنه فى الصحف من كتب التراث التى تعددت طبعاتها من قبل ، والتى أخذت تظهر بأسماء جديدة لا نعرف لها سابقةً فى الشر الجاد ؟ فهل فُتح الباب على مصراعيه لكل هيئة نَشرٍ فى صحيفة ، لها قسم خاص بالطبع والتوزيع كى تغفل حقوق القارىء فى الانتفاع بالجديد ، وحقوق الراحلين من الذين حقّقوا الكتاب للمرة الأولى ، وأصبَح لورثتهم الحق فيما يجنى من كسب متواصل ، أما يوجد فى كل إدارةٍ مفكر أمين ، يعرفُ أن ما لم يُنشر فى المخطوطات أضعافُ ما نشر ، وأنّ دار الكتب بالقاهرة ، وحدَها تضم من كتب التفسير والحديث وتاريخ الصحابة ما يُضيف الجديد للمكتبة العربية إذا نشر وذاع ! ألا يَعلم القائمون على نشر أمثال تفسير الألوسى ، والقرطبى ، والطبرى ، من المشتهرات أن فى مخطوطات التفسير بالقاهرة نفائس يشتاق إليها الدارسون وفى إذاعتها ثراء للمكتبة الإسلامية ! ؟ ولكنّ المنطق التجارى يمنع هذا الاتجاه ؟ فالمخطوط فى حاجةٍ إلى محقّق ناضج ، وعناءٍ متصل فى المراجعة والتوثيق ، وذلك يتطلب جهداً ماليا لا يرى أصحاب المنطق التجارى أن يبذلوه ، ما دام البديل ناهضاً ؟ وما دامَ النشر فى عُرف هؤلاء . هو إعادةُ طبع ما لا يَحتاج إلى تغيير إلا فى اسم الدار الطّابعة ، ومَن يُلصْق اسمه بالكتاب على أنه محقّق ! أمّا الكارثة الكبرى فهى أنه تُشبع رغبات السّذّج من القراء بنشر كتب تتعلق بالحساب واليوم الآخر حينا ، أو بالمعجزات الأسطورية حيناً آخر ، أو بالحديث عن كرامات أناسٍ خُلقت لهم المناقب خلقًا ، دون تمحيص ! وهنا نساعد فى انتشار الغفلة الضالة ، ونبعد المسافة بين قارىء اليوم وما يتطلبه عصره ، رجوعا إلى عصور التقهقر الفكرى والجمود العقلى ، وبُعداً عن الإسلام فى مفهومه الصحيح ، وقد سمعنا كلاما يتعلّق بحماية حق المؤلف ، ومعاقبة من يتجرأ على انتهاك هذا الحق ، ولكن أين التنفيذ ؟

مَـن المحقـــق؟

أتى على التحقيق فى البلاد العربية حينٌ من الدهر كان المحقق فيه نظيراً للمؤلف ، يؤيده ويعارضه ، ويكتبُ فى الهوامش ما يُعدُّ كتاباً آخر ، فكان من مفخرة هذا العصر ، أن يكونَ سيد بن على المرصفى قريع البرد فى كامله وأنَ يكون عبدالعزيز الميمنى نظيراَ لأبى على القالى فى أماليه ، وأن يكون محمد على النجار قريع ابن جنى فى هوامشه على الخصائص ، وأن يكون عبدالسلام هرون نظيرا لعبدالقادر البغدادى فى تعليقاته على الخزانة ، أما ابن سلام الجمحى ، فقد جلسَ القُرفصاء فى السطور الأولى بالصفحات المتخمة بتحقيقات محمود شاكر فى طبقات فحول الشعراء ، ويَالَها ! فليت شعرى أيجود الزمان بأمثال هؤلاء ؟

اقرأ على الوشل السّلام وقلْ له . . كلُّ المشارب قد هُجرتَ ذميم

د . / محمد رجب البيومى